مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو – متوسطية
اسم الكاتب: د. محمد رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4395
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 10:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو- متوسطية

الدكتور محمد رشيد*

(تاريخ الإيداع 12 / 2 / 2012. قُبِل للنشر في 19 / 3 / 2013)

□ ملخّص □

يتناول البحث الشراكة الاورو- متوسطية من حيث تاريخ هذه العلاقة بين الطرفين العربي والأوربي ومراحل تطور هذه العلاقة والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين, ودوافع كلٍّ منهما إلى عقد شراكة فيما بينهما, وماهي الآثار السياسية والأمنية لهذه الشراكة, وما هي العوامل التي تؤثر على هذه الشراكة, وكذلك يتطرق البحث للدور الأمريكي المؤثر على العلاقة العربية والأوربية, وكذلك مستقبل هذه الشراكة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وفي ظل البوادر الظاهرة للنظام العالمي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو- متوسطية, إعلان برشلونة, الشراكة الأمنية, العلاقات العربية الأوربية.

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد- جامعة حلب- حلب- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

The Political and Security Outcomes of the Euro-Mediterranean Partnership

Dr. Mohammad Rashid*

(Received 12 / 2 / 2012. Accepted 19 / 3 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research focuses the Euro-Mediterranean partnership in terms of the history of this relation between the Arab and the European sides, and the development of this relation and the agreement between these parties. It also studies the motivations of both to build a partnership between them, the political and security consequences of such partnership, and the factors that affect it. This research also addresses the US role in this Arab-European relation, and the future of this partnership in the light of regional and international changes and under signs of the new world order.

Key word: the Euro-Mediterranean partnership, Declaration of Barcelona, security partnership, the Arab-European relations

***Associate Professor, Department of Economics and International Relationships, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria**

مقدمة:

على أعتاب قرن جديد هناك عالم أخذ في التشكل, عالم بمقدار ما يطرح من أخطار ومشكلات وتحديات جديدة, بمقدار ما يقدم أملاً جديداً في بدء حقبة من تاريخ الإنسانية أكثر أمناً وإنصافاً وعدالة. فمع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت متغيرات تفرض نفسها باتجاه عالمية العلاقات الدولية, وعالمية التأثير والتأثر والاعتماد المتبادل, من خلال آليات السوق وتحرير التجارة الدولية, وتقسيم سوق العمل الدولي, وقيام العديد من المنظمات الدولية الجديدة والتكتلات الإقليمية والقارية, بحيث بات بالإمكان رؤية المشهد الدولي بشكل قائم على مجموعة من التناقضات. ففي عالم اليوم هناك كم هائل من الفرص وهي تزداد يوماً بعد يوم, إلا أن الصعوبة في اقتنصاها والاستفادة منها تزداد يوماً بعد يوم بسبب المنافسة والتقدم التقني, وهو ما يتطلب العمل بطريقة تتفق مع هذه التطورات وبفاعلية أكبر وارتكاب قدرٍ أقل من الأخطاء, خاصةً أن حدة هذه المشكلة تزداد وتتعقد عندما تتعدد جوانبها ومستوياتها, أي حينما يختلط الجانب الاقتصادي بالاجتماعي وبالسياسي وبالثقافي. وفي غمرة الاختلافات والتناقضات, يصبح من الضروري جداً تعزيز التفاهم والاحترام لاسيما أيضا في ظل إزالة الحواجز أمام المشكلات والأخطار وخصوصا منها الأمنية و ذلك عبر الحوار بين الشعوب ضمن منظور الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا تأتي أهمية وضع إطار متعدد الوجوه للعلاقات العربية – الأوروبية كضرورة لتنظيم هذه العلاقات, خاصةً بعد التطورات المذهلة والكبيرة في مسيرة بناء الاتحاد الأوروبي. وهو ما تبلور من خلال عملية برشلونة (المشروع المتوسطي) وصيغتها التنفيذية من خلال اتفاقات الشراكة الأورو – متوسطية, التي ترجمت رؤية شاملة للعلاقات بين الشركاء المتوسطيين العرب والاتحاد الأوروبي. وهذا بالضبط ما يثير الهواجس والأسئلة بشأن الآثار المرتقبة لتلك الاتفاقيات وخاصة الناجمة عن عملية التحرير بكل أشكاله بين ضفتي المتوسط, الذي طالما حمل عبر التاريخ المراكب المحملة بالجيوش والفلاسفة والكتب والثقافات.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول بالتحليل الآثار السياسية و الأمنية المترتبة عن توقيع اتفاقية الشراكة . ومحاولة العمل بشكل علمي على كشف الغموض من خلال تحليل متعدد الوجوه للمشروع المتوسطي في الجانب السياسي و الأمني وتحديد القوانين التي تحكم علاقات الطرفين والعناصر الفاعلة في هذه الاتفاقات عبر دراسة تاريخية لتطور هذه العلاقات. والإحاطة بالآثار التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ النصوص للمشروع المتوسطي, الأمر الذي سيسهم بدرجة أكبر في تبني سياسات فاعلة أكثر قدرة على الاستجابة للالتزامات الآنية وتضمن المكاسب المستقبلية مع احترام مجموعة القيم والشروط والقوانين المختلفة المؤثرة, والحاكمة للظروف والأوضاع العربية, في مختلف المجالات .وهنا كان من الضروري بمكان اقتراح آليات وأفكار جديدة يمكن أن تساعد الأطراف المتعاقدة على ضمان النجاح والاستقرار للمنطقة.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على عدد من مناهج البحث, وهي:

– **المنهج التاريخي:** وذلك بقصد الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم وتؤثر على العلاقات بين الأطراف المتعاقدة والعناصر المؤثرة في هذه العلاقات, وتحديد توجهاتها, ووضع هذه العلاقات في إطار تطورها

التاريخي, ومقارنة النتائج الحاصلة في الوقت الحاضر, مع معطيات الماضي للوصول لتحديد أدق لاتجاهات و لنتائج وأثار هذه الاتفاقيات على الأطراف المتعاقدة وخاصة العربية.

– **منهج المقارنة الكمية:** بمعنى جمع المعلومات عن مختلف أبعاد المشروع المتوسطي وخاصة السياسية و الأمنية بغية التعرف على صفاته و أوصافة, ومن ثم المقارنة الكمية بينهما, لتحديد حجم الظواهر المختلفة, ومدى تأثيرها وتأثرها بالمشروع المتوسطي, سواء المقارنات ذات البعد الداخلي أو ذات البعد الخارجي ومدى استجابة كل نظام لهذه المطالب.

– **المنهج التحليلي:** بأبعاده الثلاثة التاريخي والآني والمستقبلي, للوصول إلى نتائج أكثر عمقاً لوحدات التحليل المتوافرة بغية التعرف بعمق على الآثار المتوقعة لاتفاقات الشراكة على الأطراف المتعاقدة وخاصة العربية, وإعطاء تفسير أكثر قرباً من الحقيقة, ومعرفة الدوافع والتوجهات والعناصر الفاعلة, وعلاقات التأثير فيما بين الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن اتفاقيات الشراكة تتناول أغلب مستويات وجوانب التعاون فيما بين الدول, أي أنها من النوع المتعدد الجوانب والمحاور, السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **وهي تتم بين طر**فين متفاوتين بدرجة كبيرة من حيث القدرات والإمكانيات ومستوى التقدم.من هذه الخلفية تأتي مشكلة الدراسة و هي محاولة الإجابة: هل حققت الشراكة غايتها في الجانب السياسي والأمني وهل تملك الأطراف المعنية الآليات لتحقيق أهدافها المرجوة؟.

وهذا ما يدفع الباحث للتساؤل عن عمق ونوعية الآثار الناجمة عن هذه الاتفاقيات في المجال السياسي والأمني على المدى الطويل والمتوسط والقصير, وعن تلبيتها لمتطلبات ومصالح الطرفين وخاصة الأطراف العربية, وهو ما ينقلنا إلى مستوى آخر في التساؤل عن مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية وعن مساحات التلاقي والتنافر بين الطرفين, وعن اتجاهات تطور هذه العلاقات وعمق التأثير المتوقع ونوعيته, بل وأكثر من ذلك عن قدرة البلدان العربية في الاستفادة من هذه الاتفاقيات, وما إن كانت هذه الاتفاقات ستساهم في حل المشكلات العالقة وخاصة القضية الفلسطينية ومحاولة إيجاد آلية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة

فرضيات الدراسة:

اتخذت الدراسة عدة فرضيات كبذور أولى للدراسة, وقد تمثلت هذه الفرضيات في:

1–توجد علاقة بين عملية برشلونة و مشروع أوروبا لمواجهة النفوذ المتزايد للولايات المتحدة في السياسة والاقتصاد العالمي.

2–توجد علاقة إيجابية بين توقيع اتفاقية الشراكة ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تهدد الطرفين.

3–لا توجد آليات حقيقية لدى الأطراف الموقعة على الاتفاقية لإيجاد حلول للمشكلات العالقة .

1- تطور العلاقات العربية المتوسطية– الأوروبية:(the Arab–European relation)

تطورت العلاقات الاورو– عربية عبر التاريخ من خلال مفاصل كبيرة جداً في عمر الإنسانية, عبر حملة الإسكندر الأكبر, وحملة العرب من خلال دولة الأندلس, ومن ثم حملة نابليون على مصر. ودخلت الدول العربية في أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين تحت السيطرة الاستعمارية. وبعد أن نالت الدول العربية استقلالها, دخلت في علاقات أكثر حضارية مع الجانب الأوروبي. وما يهمنا هنا هو مراحل تطور العلاقات العربية – الأوروبية

بعد الحرب العالمية الثانية, وحصول الدول العربية على استقلالها, وهذا التقسيم للمراحل, تم بدرجة أساسية على حجم المتغيرات التي حدثت في العلاقات بين الجانبين وخروجها عن النسق السابق للعلاقات.

أ- الحوار العربي – الأوروبي: (the Arab–European relation Dialogue)

غنيٌ عن القول أن الحرب العالمية الثانية أفرزت قطبي السياسة الدولية وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق, وأدت أيضاً إلى تلا شي الحقبة الاستعمارية. ويمكن أن نعتبر أيضاً أن حرب السويس عام 1956م كانت مؤشراً لنهاية النفوذ والهيمنة الأوروبية المباشرة على الدول المتوسطية العربية, خاصة بعد حصول الجزائر عام 1962 على استقلالها. وخلال الستينات كانت السياسة الأوروبية تتأثر إلى حد كبير بالسياسة الديغولية, التي كانت تنادي بوحدة أوروبا والاتجاه نحو المتوسط. ومع ذلك بقيت السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية تابعة للسياسة الأمريكية, بسبب اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة دفاعياً طيلة فترة الحرب الباردة. وأثناء ذلك وإلى الآن لم تكن صورة الولايات المتحدة بالصورة الناصعة لدى الجانب العربي, بسبب دورها في دعم إسرائيل والصراع العربي الصهيوني بشكل عام[1].

في المقابل أيضاً نجد أن المجموعة الأوروبية(European group) بعد عقد اتفاقية روما عام 1957, لجأت إلى تطوير سياسة مستمرة ومتواصلة على الصعيد الاقتصادي في العلاقات مع الدول العربية, تمثلت في توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع أغلبية الدول العربية على أساس المعاملة التفضيلية للمنتجات العربية وخاصةً فرنسا. وتظهر الدراسات الإحصائية التقدم الهام الذي حققته المجموعة مع هذه البلدان حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين الطرفين العربي والأوروبي ثلاث مرات من عام 1960 إلى عام 1970 و ارتفعت صادرات المجموعة بما يعادل 249 %, والمستوردات بحوالي 300%, ويمكن القول إن الاتفاقيات الموقعة بين دول المجموعة والدول العربية المستقلة, لم تتضمن سياسة موحدة للمجموعة وإنما اقتصرت على تقديم بعض المزايا التفضيلية لصادرات كل دولة على حدة.

وقد كان موقف دول أوروبا الغربية متسماً بالتردد بعد احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967, وذلك فيما يتعلق بإجبار إسرائيل على تطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار 242, الأمر الذي أدى إلى وصول العلاقات السياسية, العربية – الأوروبية إلى أدنى المستويات, عدا العلاقات العربية– الفرنسية والاسبانية واليونانية, حيث حافظت هذه الدول على مواقف أكثر توازناً فيما يخص الحقوق العربية. وقد دفع هذا الوضع الدول العربية إلى التلويح باستخدام النفط كسلاح في الصراع العربي الصهيوني, وهو ما حصل في حرب تشرين عام 1973, حيث قامت الدول العربية المصدرة للنفط بتخفيض إنتاجه بنسبة 5% كل شهر, وقررت رفع الأسعار بنسبة 7%, الأمر الذي أدى لجملة من الاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين الطرفين العربي والأوروبي, تمخض عنة اجتماع خبراء للطرفين في القاهرة عام 1975 سعياً وراء اعتماد مبادئ وأهداف خاصة بالتعاون بين أوروبا والعالم العربي, وتبع ذلك مجموعة من اللقاءات والاجتماعات بين الطرفين. ويمكن القول إن الحوار العربي – الأوروبي أتى ضمن النسق العام لحوارات الشمال والجنوب, إلا أن أزمة النفط أوجدت هذا الحوار على أرض الواقع [2].

وأدت جملة الاتصالات السابقة الذكر إلى توقيع مجموعة من اتفاقات التعاون بين بعض الدول العربية ودول المجموعة الأوروبية, إذ أن تونس عام 1975 وقعت اتفاقية للتعاون الشامل, تبعتها الجزائر في عام 1976, ثم المغرب في العام نفسه, و في عام 1977 وقعت كل من مصر والأردن وسوريا اتفاقيات للتعاون الشامل وكذلك لبنان.

ب– السياسة المتوسطية الجديدة: بعد انتهاء الحرب الباردة وهيمنة السياسة الأمريكية على الشؤون العالمية, وظهور مصطلح النظام الدولي الجديد. طرحت أوروبا أجندتها الخاصة للتعاون مع الجانب الآخر من ضفة المتوسط, إذ ركزت على مفهوم المتوسطية. إلا أن ذلك تم من خلال مجموعه من التقسيمات شملت الجانب المغربي, والجانب المشرقي والجانب الخليجي, ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يهدف من وراء ذلك إلى استعادة موقعه في العلاقات الدولية, بعد أن كان واقعاً تحت ضغط القطبية الدولية وتبعيته السياسية نوعاً ما والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ومظلتها النووية, وربما أن الاتحاد الأوروبي وجد في سقوط جدار برلين عام 1989 أملاً في التخلص من عقبات كثيرة في علاقته مع الجنوب المتوسطي.

ويمكن أن تفهم قمة ماستريخت, من خلال هذا المنظور, بأنها سعي أوروبا في ظل هذا المناخ الدولي, إلى تعزيز وحدتها السياسية والاقتصادية لإثبات وجودها الدولي كقوة مؤثرة وقادرة على ضمان مصالحها في إطار العلاقات الدولية الجديدة. والتحولات التي شهد تها أوروبا الشرقية, ونتائج حرب الخليج الثانية والأزمة الجزائرية, وما انطوت عليه من أخطار كالتدفق المتتالي لموجات الهجرة إلى أوروبا. إضافة لاعتبارات اقتصادية متمثلة في أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل سوقاً تجارية لا يستهان بها [4]. **كل ذلك ساعد على إقرار السياسة الأوروبية المتوسطية لتحل محل سياسية التقارب الشامل التي انتهجتها أوروبا خلال الفترات السابقة.** وقد سمح مؤتمر مدريد سنة 1991 بين العرب والإسرائيليين بإزالة عقبة أساسية فيما يتعلق بالسياسة المتوسطية الجديدة لأوروبا, وبالتالي فقد وافق المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة حزيران عام 1992 على اعتبار" الشواطئ الشرقية والجنوبية للمتوسط تمثل أهميه كبيره بالنسبة للإتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الاجتماعي" [3].

كما أن الإعلان عن اتفاق أوسلو واتفاق واشنطن قد دفع الأوروبيين لانتهاج سياسة أكثر انفتاحاً تجاه منطقة المتوسط, حيث صدر إعلانان عن المفوضين: الأول بتاريخ 1993/9/8 حول مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة الأوروبية والشرق الأوسط (COM/93/375). والثاني بتاريخ (1993/9/29) حول دعم المجموعة الأوروبية لمسيرة التقدم في الشرق الأوسط. وفي (1994/10/19) قدمت المفوضية الأوروبية تقريراً لمجلس الوزراء والبرلمان الأوروبي عن تعزيز السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية لإقامة شراكة أوروبية متوسطية, وقد اعتمد التقرير على فرضية أن السلام والاستقرار والتقدم في منطقة المتوسط هي من أهم أولويات أوروبا, وأن ذلك يتحقق من خلال" توجيه تدخلات المجموعة الأوروبية في المنطقة حسب الأولويات " وتم اعتماد ثلاث مجموعات ذات أولوية لتدخل المجموعة وهي [4]:

- دعم التحولات الاقتصادية.
- دعم التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- دعم التكامل الإقليمي.

وتمول المفوضية مجالات التدخل تلك من خلال: موارد, و قروض من موارد البنك الأوروبي للاستثمار الخاصة.

النتائج والمناقشة:

2 – قضايا الشراكة المتوسطية ودوافع الدول الأطراف من المشروع المتوسطي:

أ– مجالات الشراكة: (Partnership Fieldes)

يتوضح مفهوم الشراكة من خلال فقرات الإعلان النهائي لمؤتمر برشلونة الذي وافقت عليه الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر من خلال مجالات ثلاثة [5]:

المجال الأول: الشراكة السياسية والأمنية (إقامة منطقة مشتركة من السلام والأمن)

المجال الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية (إقامة منطقة مزدهرة اقتصاديا).

المجال الثالث: الشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والشؤون الإنسانية (تنمية الموارد البشرية, وزيادة التفاهم بين الحضارات المختلفة, والتبادل بين المجتمعات المدنية).

ب– برنامج عمل لتنفيذ إعلان بر شلونا:(Declaration of Barelona)

في نهاية إعلان برشلونة اتفق المشاركون على ضرورة متابعة وتنفيذ ما جاء في البيان من خلال عقد اجتماعات دورية سنوية لوزراء خارجية البلدان المتشاركة, حيث عقد مؤتمر جديد في مالطا كان بمثابة برشلونة 2 في نيسان عام 1997, ثم مؤتمر باليرمو في 3–4\6\1998, ومؤتمر فالنسيا وصولاً إلى مؤتمر شتوتغارت في نيسان 1999, وكان بمثابة برشلونة3, وتبعها مجموعة من المؤتمرات السنوية. كذلك تضمن الإعلان تشكيل لجنة أوروبية–متوسطية لعملية برشلونة تضم الترويكا الأوروبية وممثلاً من كبار المسؤولين في الدول المشاركة تجتمع بصوره منظمة وتتولى الإعداد لاجتماعات وزراء الخارجية. وتقوم الإدارات المتخصصة بإعداد تقارير تعرض عليها, بناء على تقارير من مختلف التشكيلات التي تتولى تنفيذ مفردات برنامج عمل إعلان برشلونة وذلك لمتابعة التنفيذ والنظر في تحديث البرنامج.

ويرى الباحث أن فلسفة الشراكة الأورو– متوسطية الجديدة تقوم على أساس من شأنه تحفيز التنافس فيما بين الدول الشريكة الواقعة في شرق وجنوب المتوسط, وتشجيع تلك الدول على صيانة مشروعات إنمائية واجتماعية وأمنية طموحة, يكون من شأنها تحقيق الاستقرار والرفاهية والأمن والسلام في حوض المتوسط. وبقدر ما تنجح تلك الدول في الانفتاح على الدول الأوروبية, وبوجاهة وجدوى وسلامة هذه المشروعات, تكون الاستجابة من الجانب الأوروبي بالدعم المالي والفني المصحوب بالدعم السياسي.

ومن الطبيعي هنا الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يهدف من وراء ذلك التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي المجرد والاحتفاظ بهذه الدول في فلكه السياسي وفقاً لحسابات استراتيجية خاصة. كذلك تخليص هذه الدول المجاورة للإقليم الأوروبي من أسباب القلق والتوترات التي تنعكس عليه سلباً. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المساعدة على تطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدول, على نحو يجعلها أكثر قرباً من نظمه وقيمه الأوروبية القائمة على أسس من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والانفتاح الثقافي واقتصاد السوق[6].

3- الآثار السياسية والأمنية للمشروع المتوسطي:(The political and Security outcomes)

إن دراسة البنية الراهنة للعلاقات العربية – الأوروبية, والكشف عن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تشكيلها, وتحليل العقبات التي تمنع المقاربة المتوازنة وشبه الندية لهذه العلاقات؛ كل ذلك شرط أساسي لمعرفة فرص التغيير الممكنة وأفاق التأثير الممكنة على الاستراتيجية الأوروبية الراهنة والمستقبلية.

وبالمثل فإن دراسة استراتيجية العالم العربي تجاه أوروبا, وتحليل نقاط ضعفها الرئيسة, والكشف عن الفرص المتاحة لبناء استراتيجية جديدة, شرط ضروري لإحياء الأمل في إمكانية بناء مجال للعلاقات العربية- الأوروبية على أساس لا تخضع لقانون السيطرة والهيمنة الأحادية, بحيث تفتح المجال نحو تعاون في أطر قانونيه منظمة، وربما نحو تحالف استراتيجي عربي – أوروبي, يساعد العرب على الخروج من مستنقع الركود والتهميش الاقتصادي [7].

أ- الشراكة السياسية والأمنية في ميثاق برشلونة واتفاقيات الشراكة:

إن تحليل بنود إعلان برشلونة على المستويين السياسي والاقتصادي يوضح لدرجة كبيرة أنها صيغت استناداً إلى الرؤية الأوروبية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الجنوبية المحاذية لأوروبا ومنطقة حوض المتوسط. فالفكر الأوروبي عموماً يرى الأمن ظاهرة شمولية ومعقدة, لا يتألف فقط من مكونات عسكرية, بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية. وإيماناً بأن جعل منطقة حوض المتوسط منطقة حوار وتعاون وتبادل تضمن السلم والاستقرار. فقد اتفقت الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة على إقامة حوار سياسي قائم على مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة, وأن السلام والاستقرار في المنطقة المتوسطية ثروة مشتركة يجب تعزيزها بكل الوسائل المتاحة, وفي هذا السياق أعلن المشاركون التزامهم بالمبادئ التالية نذكر منها .[8] .

1- السلوك بحسب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي للحقوق الإنسان.
2- احترام تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير.
3- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4-احترام السلامة الترابية لكل طرف من الأطراف.
5- تسوية الخلافات بالوسائل السلمي.
6-تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
7-توحيد الجهود في مقاومة انتشار الجريمة المنظمة وتنوعها.
8-تعزيز الأمن الإقليمي بالعمل من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانخراط الملتزم في المعاهدات الدولية أو الإقليمية المختلفة
9-تتعهد الدول الأطراف بأن تجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

بناءً على ما تقدم فإن الأطراف ستعمل على:

- إيجاد وسائل عملية للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الإفراط في حشد الأسلحة التقليدية.
- الامتناع عن تطوير مقدرات عسكرية بما يتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع عن النفس.
- اعتبار الإجراءات المؤدية إلى الثقة والأمن والتي يمكن اتخاذها من قبل الفرقاء بهدف خلق فسحة سلام واستقرار في البحر المتوسط, ويتضمن ذلك العمل على عقد ميثاق أوروبي متوسطي في هذا المجال [9].

إذاً فاتجاهات الشراكة الأورو- متوسطية سياسياً وأمنياً تفترض عدة أمور وهي:

– الحوار السياسي كأحد أهم مكونات التفاهم عبر المتوسط, والديمقراطية وحقوق الإنسان, ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب, وتسوية الصراعات سلمياً, ونزع التسلح. وهذا ما لحظته جيداً اتفاقيات الشراكة اللاحقة لإعلان برشلونة, حيث لحظت الاتفاقيات في ديباجتها المسؤوليات المشتركة بالنسبة للاستقرار والأمن والازدهار, والرغبة في تطوير الحوار السياسي المنتظم حول القضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك, كما لحظت الاتفاقيات المتعددة في المادة الأولى منها, أن الهدف الأول لهذه الاتفاقيات يتمثل في توفير الإطار الملائم للحوار السياسي بين الفريقين بما يتيح تنمية العلاقات في كافة المجالات التي يعتبرونها ضرورية للحوار [10].

وقد تضمن الباب الأول من الاتفاقيات أحكام الحوار السياسي: حيث تم التأكيد على قيام حوار سياسي منتظم, بهدف تسهيل التقارب بين الطرفين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك, وتمكين كل طرف من مراعاة موقف ومصالح الطرف الآخر, والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط, وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط وتشجيع المبادرات المشتركة (المادة 3 و4). أما المادة الخامسة, فقد أكدت على أن يعقد الحوار السياسي بفترات منتظمة وكلما دعت الحاجة لذلك, على المستوى الوزاري لاسيما في إطار مجلس الشراكة وعلى مستوى كبار المسؤولين من كلا الطرفين وعبر القنوات الدبلوماسية وبأي وسيلة أخرى يمكن أن تكون مفيدة. كما ينشأ عن الاتفاقيات حوار بين البرلمان الأوروبي والبرلمانات العربية الأطراف في الاتفاقيات الموقعة[11].

ثانياً: الدور الأوروبي في عملية السلام لحل النزاع العربي – الإسرائيلي:

ب– محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام: (peace process) [12].

إن فهم السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الكثير من العوامل والأبعاد وأهمها:

1–المصالح الاقتصادية والسياسة لأوروبا في المنطقة العربية, ومدى تأثير الأحداث في المنطقة على المصالح الأوروبية.

2– طبيعة النظام الدولي السائد, والوضع الإقليمي في الشرق الأوسط, وسياسات الدول أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي, والأطراف المؤثرة في هذا الصراع وخاصة الولايات المتحدة.

3– عمليه صنع السياسة الخارجية الأوروبية نفسها, والعوامل المرتبطة بالبيئة السياسية في الاتحاد الأوروبي, مع ما يوافقه من وجود قوى ضغط (لوبي) مختلفة على السياسة الأوروبية في بروكسل .

والواقع أن الحديث عن سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة للإتحاد الأوروبي ما زال مبكراً, فهو ما زال يتبع منهج التعاون بين الحكومات, وهو في الواقع عملية لتبادل المعلومات والتنسيق والتشاور والتعاون بمعنى أن الدول الأعضاء تحدد أهدافها الخارجية على ضوء مصالحها الوطنية, وهي لا تقوم بتحرك مشترك إلا إذا رأت أنه ضروري لمصالحها ولا يؤذي الجهود الأوروبية في بناء الاتحاد الأوروبي ومؤسساته, يضاف إلى ذلك عدم توافر القوة العسكرية اللازمة لدعم المبادرات والتحركات المشتركة للإتحاد الأوروبي.

4– العلاقات الخاصة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل, حيث ترتبط إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي بعلاقات متطورة سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً ..

5– هناك عمل مستمر لتثبيت شرعية إسرائيل في المنطقة العربية في الأوساط الثقافية والسياسية, كونه يشكل جوهر الالتزامات الأخلاقية لأوروبا تجاه إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية, ولكن هذا الالتزام في الواقع لا يعني الالتزام بالدفاع عن سياسة إسرائيل الإقليمية دون شروط, ولكنه يشكل أساساً لرفض أي سياسة أو عقيدة عربية تنطلق من نفي لشرعية وجود إسرائيل, كما يمثل التزاماً أوروبياً بمواجهة أي مخاطر يمكن أن تهدد هذا الوجود.

ج- مستقبل الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية للصراع – العربي الإسرائيلي:

يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي تمكن من بناء مواقف سياسية أكثر استقلالية إزاء قضايا السلام والحرب في الشرق الأوسط, وانتقل إلى التأييد العملي والاقتصادي المستمر للفلسطينيين في مسعاهم نحو الهوية الجديدة. وبحث لفترة طويلة عن دور فاعل في رعاية السلام. من خلال إنشاء بعض الآليات الأوروبية لمراقبة التطورات بالنسبة للقدس والمستوطنات والمياه واللاجئين. وكلها نقاط يعدها الأوروبيون مواضيع للتفاوض, ويجب أن لا تؤثر الإجراءات الإسرائيلية على تغيير المعطيات على أرض الواقع. وأوروبا التي تمتلك الكثير من عناصر التأثير على أطراف الصراع والتي لا تزال فاعلية دورها تصطدم بموقف الولايات المتحدة, وتبدو مصممة على أن يكون لها دور فاعل لضمانة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة, وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أثناء زيارته لسورية في أيلول 2004 عندما قال: "إن الأمن في الشرق الأوسط ضمانة للأمن في أوروبا.وكذلك أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى أن:" دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط يجب أن يتم الاعتراف به وتعزيزه.

إن بقاء بؤرة الصراع على مقربة من الحدود الجنوبية لأوروبا لن يكون في صالح أوروبا, وسيبقى دوماً عنصراً مؤثراً وفاعلاً في العلاقات العربية –الأوروبية, وبل سيبقى عنصر تهديد للأمن الأوروبي. وهو ما يحرض الأوروبيين للتدخل بشكل متزايد من أجل فرض تسوية سليمة وفق القوانين الدولية في المنطقة وبما يضمن المصالح الاستراتيجية لأوروبا. وقد صرح خافيير سولانا إذ قال :"إن لأوروبا مصالح مهمة في المنطقة, وإن لها دوراً في عملية السلام شاء من شاء ورفض من رفض. وعلى ما يبدو أن الأوربيين يأخذون دوماً الطرف الثالث عندما يكون ذلك ضرورياً كنتيجة لحل أزمات المفاوضات, وهو ما ظهر جلياً من خلال دورهم في الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني للإشراف على معبر رفح بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة["13].

4- التعاون في مجال الأمن (أمن المتوسط)والعوامل المؤثرة فيه:

أ- قضايا الإرهاب والتطرف (extremes and terror issue)

أصبحت هذه المشكلة تثير المخاوف على جانبي الشاطئ المتوسطي. وقد أشار ميثاق برشلونة إلى وجوب أن تكون مقاومة الإرهاب أولوية بالنسبة إلى جميع الأطراف, ولهذا الغرض فإن موظفين من مختلف الأطراف سيعقدون اجتماعات دورية لتعزيز التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية. ومع غياب آليات محددة أو إشارات واضحة إلى موضوع الإرهاب في بنود الاتفاقيات أو البروتوكولات الملحقة بها التي تم التوقيع عليها حتى الآن, فإن التعاون بين الدول العربية والأوروبية مستمر على مستوى التعاون الثنائي, رغم أن هذا التعاون يتعرض لمشكلة جوهرية تلقي بظلالها على مستوى تطور العلاقات العربية – الأوروبية بسبب غياب الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم الإرهاب, والتفريق بين الحق المشروع للشعوب في النضال ضد الاحتلال, وهو ما كفلته الأمم المتحدة من خلال ميثاقها والاتفاقيات الخاصة بالنزاعات المسلحة. ويشير إيريك رولو (Eric rolo) إلى أن الظاهرة الإرهابية تحتاج بالدرجة الأولى للاعتراف بها بغية تحديد الأسباب المولدة لها, والتي يرى أن عدم حل قضية الصراع العربي الصهيوني إحدى مصادر توليد الأعمال الإرهابية, وهو يرى أن زيادة الإحساس بالظلم ستؤدي إلى زيادة حدة هذه الظاهرة وفقاً للتعريف الأوروبي[14].

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن تزايد العنف والعنصرية والكراهية في المجتمعات الأوروبية نحو المهاجرين وخاصة العرب والمسلمين, قد يدفع بعض الأفراد للقيام بعمليات إرهابية. ومن أجل تجنب ذلك لابد من استيعاب المهاجرين والعمل على دمجهم في المجتمعات المستضيفة لهم, وتعميق التواصل الثقافي والحضاري بين المجتمعات بما

يساهم في تحقيق تفاهم حقيقي عبر المتوسطي. وهو ما ظهر جلياً من خلال ما سمي بانتفاضة الغضب التي شهدتها ضواحي باريس في النصف الأول من شهر تشرين الثاني 2005 .

ب- قضايا التسلح وأسلحة الدمار الشامل (Arm and destruction issue)

"لنتذكر أنه لم يعثر على أسلحة الدمار الشامل في العراق . وعلى الرغم من كل الضجة قبل الحرب حول ترسانة العراق الضخمة من أسلحة الدمار الشامل, بات واضحاً الآن أن العراق لم يشكل في الحقيقة أبداً تهديداً وشيكاً"كان ذلك مقتطفاً صحفياً وجد صداه في الصحافة الجدية على جانبي الأطلسي. ولكن ذلك كان بعد أن تمكنت قوات الاحتلال الأمريكي من تدمير بلد عمر ثقافته آلاف السنين, فالحضارة السومرية وجدت قبل خمسة آلاف سنة من الميلاد أي سبعة آلاف سنة من الآن, وكانت الحجة أسلحة الدمار الشامل, رغم ظننا بأنهم كانوا متأكدين في الكواليس أن العراق لا يملك هذه الأسلحة. وهكذا تطرح قضية أسلحة الدمار الشامل نفسها بإبعادها القانونية والواقعية السياسية على العلاقات العربية الأوروبية, علماً أن هذا الموضوع مطروح قبل الحرب القذرة على العراق إلا أنه أخذ أبعاداً أكثر درامية بعد الحرب[15].

فقضايا التسلح وأسلحة الدمار الشامل في عملية برشلونة تمثل جانباً من الموضوعات المفروضة على جدول البحث لمشروع الشراكة, وهي تأخذ أهمية متزايدة نتيجة للضغوط الأمريكية على مختلف الدول وخاصة النامية من أجل ضبط التسلح وخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل, رغم أن الولايات المتحدة أكبر مصدر للسلاح التقليدي في العالم بإجمالي يبلغ حوالي 14.5 مليار دولار لعام 2003 مقابل 13.6 مليار عام 2002, تليها روسيا بفارق كبير وصلت مبيعاتها 4.3 مليار دولار, ثم ألمانيا 1.4 مليار دولار.وقد تم الإشارة إلى ملف الأسلحة التقليدية وغير تقليدية في ميثاق برشلونة حيث تعهد الموقعون على الميثاق: "بالعمل على تعزيز الأمن الإقليمي بالعمل خاصة على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية, وذلك من خلال الانخراط الملتزم في مجموعة من المعاهدات الدولية والجهويه, للحد من انتشار التسلح ونزع السلاح وأهمها:

-CTBT: Comprehensive Test Ban Treaty(معاهدة حظر التجارب النووية)

- CWC: Chemical Weapons Convention (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)

-BWC: Biological Weapons Convention(اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية)

أو في الاتفاقيات الإقليمية. كما تتعهد الأطراف الموقعة بأن تجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أو أدوات نقلها, كما ستمتنع الدول عن تطوير قدراتها العسكرية, بما يتجاوز حاجتها للدفاع المشروع عن نفسها, كما أن الأطراف سيدرسون إجراءات التثقيف التي يحسن اتخاذها جماعياً بين المشاركين لتعزيز منطقة السلام والاستقرار في المتوسط, بما في ذلك إمكانية العمل على عقد ميثاق أوربي متوسطي في هذا المجال[16].

5- التأثيرات الأطلسية على أمن المتوسط:(Security Mediterranean)

أ- **طبيعة المشكلات الأمنية في المنطقة المتوسطية** : تثير طبيعة التشكيل الخاص للمشروع المتوسطي الكثير من التساؤلات, حول الروابط التي تجمع هذه الأطراف سوياً بما يجعل المشاركة المتعددة الأطراف مشروعاً له صدقيته وواقعيته. وفي تقديرنا إن إمكانية تحول المشكلات الاقتصادية والسياسية لمشكلات أمنية قد يكون من النقاط المركزية الدافعة لمشروع الشراكة. فالأخطار الآتية وأسباب عدم الاستقرار تتساوى في التأثر بها تقريباً مختلف الأطراف, فالمنطقة المتوسطية تحتوي على مجموعة كبيرة من بؤر التوتر ومناطق نزاعات محتملة, كالنزاع التركي- اليوناني أو

ما يعرف بالمسألة القبرصية, والنزاع المغربي– الإسباني حول مدينتي سبته ومليله, والخلافات الجزائرية – الفرنسية حول معالجة الإرهاب والحقبة الاستعمارية, والخلاف الجزائري – المغربي حول الصحراء الغربية, والأهم قضية الصراع العربي – الإسرائيلي, وخطر امتلاك إسرائيل للسلاح النووي, واحتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية, والعديد من الخلافات الحدودية, وموارد المياه, وحقوق المهاجرين, والهجرة, وظاهرة تفشي العنصرية, ومعاداة الأجانب في أوروبا, وتجارة المخدرات, والجريمة المنظمة, وانتشار العنف الإرهابي, والانعكاسات الأمنية المختلفة للصراع في البلقان. وهي كلها مشكلات لها أبعادها المختلفة, وإن كان البعد الأمني فيها الأغلب والأكثر تأثيراً على جميع أطراف المتشاركة[17] .

وفي زمن الاستراتيجيات وعقد المصالحات, فإن القيمة الاستعمالية لكثير من القوى والأطراف المحلية تتراجع أو تنعدم, فكأن مصيرها بين الانتحار السياسي والضعف والتلاشي, أو الذوبان في تشكيلات قديمة أو مستجدة انتظاراً للتغييرات. وإن افتقاد التوازن الدولي بما له من إيجابيات أدى لهيمنة أمريكية واسعة وانفراد أمريكي بقوى محليه وإقليمية عديدة, وإلى تغليب المواصفات الأمريكية لمفاهيم الشرعية والعدالة والديمقراطية, وفرض الشروط الأمريكية للتسويات والمصالحات الإقليمية بدرجة عالية .ولكن تحول النظام من ثنائي إلى أحادي القطبية لم يلغ التنافس الدولي ولم يضع حداً لاحتمالات التنازع والتصادم, بل أطلق إمكانية التحول إلى نظام متعدد الأقطاب "أوروبا –اليابان–الصين– روسيا", وبالتالي نزاعات إقليمية من طراز جديد ذو طبيعة اقتصادية– تجارية–أمنية. حيث نجد أن الأخطار ما زالت كامنة في العديد من الإمكانات, منها إمكانية كبيرة لتحول النزاعات المحلية الداخلية إلى نزاعات حدود بسبب امتداد سياسي أو عرقي أو طائفي أو عقائدي, أو بسبب الهروب السلطوي من الداخل إلى الخارج, أو بسبب نزاعات ذات بذور تاريخية قومية أو كيانية أو سيادية أو استعمارية أو نزاعات اقتصادية أو اجتماعية أو طبقية أو عنصرية أو مصادر الثروة . فهناك إمكانية كبيرة لتطور النزاعات المحلية المحدودة إلى حروب إقليمية محدودة مثل: كوريا – فلسطين – الخليج العربي – لبنان– أفغانستان – ليبيريا ... التي قد تتطور بدورها إلى حروب إقليمية محدودة . كما أن التفاوت الهائل في القوة العسكرية والاقتصادية بين القوى المهيمنة في النظام الدولي والقوى المحلية, والافتقاد الكبير للديموقراطية لدى هذه القوى مع تزايد الهيمنة والاستغلال لصالح مراكز النفوذ الدولي, والتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في العديد من مناطق التوتر (أفغانستان – العراق – آسيا الوسطى – الخليج العربي ...) الخ, قد أدى لانتشار أخطار من نوع جديد مثل الأصوليات الدينية والعنصرية والمنظمات الجهادية, وهي كلها أخطار مؤهلة للانتقال من الحدود المحلية إلى الدوائر الإقليمية الأوسع (انتقال القاعدة من أفغانستان إلى العراق), فتتسبب في الأزمات والتوترات والخسائر المتلاحقة, خاصة مع إصرار المركز في واشنطن على تضخيم هذه الأخطار واستبدالها بالخطر الشيوعي السابق, وتركيز الأجهزة الدعائية والنفسية والسياسية عليها, وهذا ما يؤدي إلى مفاقمه تعقيدها وآثارها على نحو أخطر, ويحولها إلى مادة مؤثرة في النظام الإقليمي والدولي [18].

إن منطقة حوض المتوسط تحتمل مولد عناصر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار, وخصوصاً مع الحساسية التي تتمتع بها هذه المنطقة, كمسرح استراتيجي شامل عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وعقائدياً. إضافة إلى القوى التي تحكم وتسيطر على مداخله, وهي قوى تنتمي أساساً إلى الإقليم المتوسطي,وهذا ما يجعل المشاريع الأمنية والعسكرية والسياسية التي تقوم على مياهه تتعدد وتتنوع ويلاحظ أن آليات وأساليب تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة واتفاقيات المشاركة قد تركت للخبراء من ممثلي الدول كي يبحثوها في مجموعات عمل تخصصية, دون إطارات عمل زمنية محددة,على خلاف ما جاء في الشق الاقتصادي والتجاري في إعلان برشلونة, وبالتالي فإن الأمن المتوسطي

هو نتاج لسياسات من خارج إطار عملية برشلونة, لكنها عملياً هي متبناه من الأطراف الفاعلين فيها, وأهم هذه الأطراف حلف الاطلسي, والولايات المتحدة[19] .

ب- حلف الأطلسي وأمن المتوسط :(NATO)

تشير وثائق الناتو إلى أن الدفاع الفعال عن الديموقراطية في أوروبا يتطلب من الناتو أن يتعامل مع مصادر محتملة للخطر على الاستقرار من مناطق محيطة مباشرة بالناتو, فهناك روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وسورية والعراق وإيران ورومانيا. ولكي يستطيع الناتو أن يتخذ إجراءات ضد الأخطار المهددة لدول الناتو في أوروبا فهو ملزم بتبني استراتيجية أمامية, أي الدخول في حالة حوار مع الدول المجاورة للناتو والاشتراك معها في نشاطات معينة, وأن يكون مستعداً لنقل قواته إلى خارج المنطقة عند الضرورة .

وفي شباط عام 1995, بدأ الناتو حواراً مع خمس من دول حوض البحر الأبيض المتوسط, وهي مصر وإسرائيل والمغرب وموريتانيا وتونس وانضم الأردن لاحقاً لهذا الحوار. والملاحظ أن اختيار حلف الأطلسي للدول المتوسطية الست واستبعاده الدول المتوسطية الأخرى, له أبعاد سياسية يمكن اعتبار أنها تندرج في إطار مسعى الولايات المتحدة الرامي إلى ربط الدول العربية وإسرائيل بشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية, على أن توافق الدول العربية أولاً:على الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها, وهذا ما فعلته دول مثل موريتانيا ومصر والأردن, والمغرب وتونس المرتبطتان بعلاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل[20] .

ويقول الأمين العام للحلف الأطلسي (هوب شيفر) إن مبادرة الحلف تجاه دول المتوسط تحمل وظيفة سياسية وأمنية تكمل مسعى الولايات المتحدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط على أساس مبادرة مدريد وضمن إطار الشراكة من أجل السلام يعمل الناتو بالاشتراك مع دول الشراكة و"الحوار", على اكتشاف إمكانيات التعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات, والتي تشكل كلها تهديدات لاستقرار المؤسسات الديمقراطية. مع رفض التقيد بأية حدود جغرافية فيما يتصل بتدخل الحلف لمواجهة ما يعتبره تهديداً لأمن أي عضو من أعضائه, الأمر الذي يجعل العالم كله مفتوحاً لتدخل الحلف العسكري وهذا ما أوضحته بشكل كبير الحرب الأمريكية على أفغانستان عقب أحداث 11 أيلول 2001, حيث ساعد الحلف الولايات المتحدة في تقديم الدعم اللوجيستي وفي عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب, بما يخفف من وزر وأعباء وتكاليف الحرب عن كاهل الولايات المتحدة [21].

وبمقابل الحوار فإن قاعدة الحلف الاستراتيجية في نابولي الإيطالية, تمثل الذراع العسكرية لبسط هيمنة الحلف وسيطرته على حوض المتوسط. فهناك يتمركز الأسطول السادس والقواعد الصاروخية النووية في Gomiso في جزيرة صقلية الإيطالية[35]. ورغم التأكيدات الأساسية على التوجهات الجديدة لحلف الناتو في إطار ضرورة إقامة حوار مؤسسي للتفاهم والتعاون بين حلف الأطلسي ودول جنوب وشرق المتوسط في إطار الشراكة من أجل السلام (P.F.P), فإن الاهتمام بأمن المتوسط من قبل الناتو يؤلف انتصاراً لوجهة النظر الأوروبية وخاصة الفرنسية التي تؤكد دائماً على الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي, فباريس تتطلع دائما إلى التربع على قمة القيادة الجنوبية للحلف التي يضطلع بها حالياً قائد أمريكي[22].

فالأوربيون يعتقدون بتحول جذري في بنية التهديدات التي تواجه أوروبا, ومن هنا فإنه بعدما أطلق الحلف من خلال سكرتاريته العامة "حوار المتوسط ", أعلنت أوروبا عن شراكتها الاورو – متوسطية, حيث إن البعد الأمني والسياسي هو من بين الأهداف الجوهرية لهذه الشراكة . وعلى ضوء ذلك فقد سبق وأن أكد الأمين العام السابق لحلف الأطلسي خافيير سولانا ومنسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي حالياً أهمية الامتدادات الجيوبوليتيكية للحلف, وذلك

من خلال التعامل مع الأمن الأوروبي في حوض المتوسط وفي معظم المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في آسيا وإفريقيا. وإذا كان الحلف في توسعه نحو الشرق قد حصل على عمق استراتيجي ومطوق للأمن الروسي بأغلب جوانبه, فإن امتداده نحو الضفة الجنوبية للمتوسط متوغلاً إلى العمق الإفريقي رسم له صورة الشرطي العالمي الجديد في أشد مناطق العالم اضطراباً وتوتراً. والعمل ليس فقط في تطويق واحتواء الأزمات الحادة والخطرة على المصالح الغربية, وإنما أيضاً في مراقبة تحركات التغيير في الهياكل السياسية والعسكرية للدول المتوسطية الجنوبية والشرقية ومراقبة تسلحها، بل الأكثر من ذلك تهيئة وتدريب فرق عسكرية من هذه الدول المشتركة في الصيغ الأمنية والعسكرية لحوار المتوسط والتي من مهماتها المشاركة والاضطلاع لوحدها في إخماد النزاعات, أو تحت يافطة حفظ السلام أو قوات الإغاثة الإنسانية وإجلاء الرعايا, وهي مبررات تعد تمهيداً للتدخل العسكري.

إن قمم الحلف التي عقدت في العديد من العواصم الأوروبية أفردت جانباً كبيراً لإرساء تصور أمني واضح في حوض المتوسط كان من أبرزها إطلاق مبادرة حوار المتوسط. فحوار المتوسط, بطبيعته العسكرية والأمنية وارتباطه المباشر بحلف شمال الأطلسي, جعله يسير بخطوات بطيئة, وذلك لحساسية ما يطرح من تصورات وأفكار هدفها الاحتواء العسكري لدول المنطقة تحت خيمة الأطلسي, وبما يتناسب مع المفهوم الإستراتيجي الجديد. وإن كانت قمة بروكسل 1994 قد أوجدت الإطار المؤسسي لهذا الحوار المرتقب, فإن القمم اللاحقة للحلف قد وضعت آليات قيام هذا الحوار والصيغ التي يتخذها,وقد أكد سولانا أن حوار المتوسط يمثل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي, وأنه من غير الممكن أن تعيش أوروبا في أمن دائم بدون إرساء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط وفق التصورات الأطلسية[23].

وقد قُدمَت مجموعة من التصورات لإقامة هذا الحوار والفوائد التي يمكن ان تجنيها دول جنوب المتوسط منه. وقد شدد خبراء الحلف على ضرورة إيجاد ترتيبات استراتيجية للحلف مع دول جنوب المتوسط, في الوقت الذي يؤكد فيه بعض الخبراء على أن الأصولية الإسلامية أصبحت تهديداً كبيراً للتحالف الغربي لا يقل عما كان يمثله تهديد الشيوعية من قبل.

ويأتي حوار المتوسط استجابة للتهديدات والتحديات التي لم تعهدها القوى الأوروبية والأطلسية من قبل والتي تستدعي " تضامناً" من كل الأطراف لضبط إيقاعات عدم الاستقرار, والفوضى الاقتصادية والاجتماعية, المهددة للمصالح الغربية واستثماراتها الموعودة في المنطقة, من خلال نسج علاقات قائمة على الشراكة أو الحوار, بما يفسح المجال لتبادل الآراء ووجهات النظر في ما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية, وهو ما سعت إليه بدرجة كبيرة الولايات المتحدة, لتأكيد حضورها العسكري في الضفة الجنوبية للمتوسط .

إن فصل الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة عن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، حيث الترابط القوي بينهما, لذا فإنه يمكن القول إن كل ما يطرح من مفاهيم وتصورات ومشاريع وشراكات لم تكن إلا ضمن الخيارات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة. ولا يمكن أن يكون التعارض بينهما إلا من خلال المظاهر الشكلية والآليات التي لم يتم من خلالها تنفيذ هذه المشاريع حسب المهمات التي اضطلعت بها هذه المؤسسة أو تلك, وهو ما اتضح بشكل متزايد من خلال الشراكة المغاربية– الأمريكية التي لم تخرج عن دائرة الحوار المتوسطي, وذلك لا يقلل أيضاً من الخلافات الأوروبية والأمريكية على مستوى الأداء السياسي والعسكري تجاه المنطقة العربية ككل, وخاصة في موضوع العراق,حيث عارض كل من شيراك وشرويدر أي دور لحلف الناتو في العراق وقال (جاك شيراك) " أنه لا يعتقد أن مهمة الحلف أن يتدخل في العراق" إن حوار المتوسط يرتكز على بعض الأعمدة التي من شأنها إرساء هيكلية جديدة

دائمة على غرار ما هو قائم بين أطراف الضفة الشمالية للمتوسط,وفق المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف وتتمثل هذه الهيكلية في [24]:

1- تشييد الموانئ البحرية الجاهزة لاستقبال قطع بحرية وبوارج حربية للحلف .

2- إنشاء مقر قيادة عسكرية أطلسية في شمال إفريقيا يمكن أن يكون مقرها في إحدى الدول المرشحة لذلك وخاصة تونس أو الجزائر أو موريتانيا .

3- إنشاء قوة تدخل سريع على غرار ما هو قائم في أوروبا أو داخل الحلف, ومهماتها إخماد النزاعات والصراعات التي قد تندلع في إفريقيا أو الشرق الأوسط, والتي تهدد المصالح الحيوية الغربية .

4- القيام بالمناورات العسكرية المستمرة مع دول الحوار المتوسطي بغية تأهيلها وتدريبها وتسليحها تحسباً للطوارئ الناجمة عن الاضطرابات والتوترات الداخلية. ومن الطبيعي القول أن تنفيذ هذه البنى والهيكليات سيؤدي إلى إعادة صياغة سياسية واقتصادية وعسكرية لدول الحوار, بل وسيؤدي إلى إعادة تكوين ثقافي بما ينسجم مع الخيارات السياسية والثقافية والاستراتيجية الأطلسية والأمريكية .

6- العلاقات الأمريكية – الأوروبية وأثرها على مستقبل الدور الأوروبي في المنطقة العربية:

تدرك الدول الأوروبية أن الولايات المتحدة تسعى إلى الانفراد بقيادة النظام الدولي وإدارته وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها الخاصة, والاعتماد المتزايد على القوة المسلحة وليس على الدبلوماسية لدرجة معينة, وهو ما يتعارض مع مصالح بعض دول الاتحاد الأوروبي الذي يرى مصلحته في وجود نظام دولي تعددي, يسمح للقوى الكبرى بالمشاركة في وضع القرار الدولي, بما يتناسب مع ما تملكه من عناصر القوة, رغم أن ذلك لا يعني أنه يريد أن يكون قطباً مناوئاً للولايات المتحدة على الأقل في المستقبل القريب, وهو ما أوضحه السيد أوبير فيدرين عندما قال: "إن أوروبا ستصبح قطباً (قوة) إذا امتلكت المؤسسات المناسبة, وإذا اقتنع الأوروبيين بذلك", وهو أمر لا وجود له حتى يومنا هذا. غير أن الولايات المتحدة بدت شديدة الإصرار على استغلال فجوة القوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للإنفراد بصنع القرار في النظام الدولي دون مشاركة الحلفاء, مع استبعاد كل القوى المنافسة على قيادة النظام من لعب أي دور إلا من خلال موافقتها[25]

فالاختلاف الأوروبي الأمريكي حول الرؤية للعالم, يظهر بسبب إصرار الطرف الأوروبي على ضرورة ترجيح كفة الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية في حل أي نزاع أو خلاف دولي, إضافة إلى تفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد, من خلال الأطر والمؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن, وهو ما أوضحته بشكل بارز الحرب على العراق, رغم حدوث تفاوت في مستوى دعم الحرب داخل دول الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من الخلافات التي تتم بين الطرفين حول أسلوب تحقيق الهدف, إلا أنه توجد مناطق اتفاق واسعة كنتيجة طبيعية لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهما, إلا أن الطرفين مقتنعان بأن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها, لذا يعمل الطرفان من وقت لآخر على مناقشة الخلافات بشكل صريح وشفاف, وهذا ما أوضحته السياسة الأوروبية للولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب على العراق, بأن الخلاف مع أوروبا أصبح من الماضي, وكذلك عبر وزير خارجية فرنسا عن أمله في تجاوز الخلافات مع أمريكا, وكذلك في معالجة الملف النووي الإيراني والكوري, وهو ما تبلور بشكل جلي عقب الجولة الأوروبية للرئيس الأمريكي بين 21 و25\2\2005 في أوروبا إذ عبر عن أن الخلاف الأوروبي – الأمريكي أصبح من الماضي, وقد أوضحت تلك الزيارة أن الطرفين قد تجاوزا الخلافات التي ظهرت نتيجة الغزو الأمريكي للعراق, وأن هناك مساحة كبيرة للوفاق تجلت في دعم الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة

وفرنسا بما يخص ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن 1559 فيما يخص انسحاب الجيش السوري من لبنان وهو ما طالب به باروسو, وكذلك الأمر فيما يخص الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وضرورة تطبيق خارطة الطريق, والدعم الأمريكي لأوروبا في حوارها مع إيران فيما يخص البرنامج النووي الإيراني, وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في أحد المؤتمرات الصحفية بأن أمريكا تريد لتجربة الاتحاد الأوروبي النجاح, أما مبادرة الإصلاح الأوروبية الفرنسية – الألمانية المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط, فما هي إلا وجه آخر لمبادرة الشرق الأوسط الكبير, إلا أنها أكثر تهذيباً ولياقة[26] .

وهذا إن دل على شيء فإنه يشير إلى أن الجانبين الأوروبي والأمريكي يملكان نفس المقاربات للعالم العربي والإسلامي, لكن كل منهما يسعى إلى تغيير الوضع القائم في تلك الدول بما يتناسب مع مصالحه. والواقع أن الخيار الأوروبي قد تبلور نسبياً في الفترة الأخيرة باتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة, ورفض فكرة أن يكون لأوروبا دور مستقل أو بديل للدور الأمريكي باتجاه دور مكمل للدور الأمريكي على الأقل في المدى المتطور, و من ثم فإن مستقبل العلاقات الأوروبية سوف يتأثر بطبيعة الدور الذي تحدده أوروبا لنفسها على المستوى الدولي, وعلى مستوى المنطقة العربية قياساً إلى الدور الأمريكي. فمن أهم السمات المعروفة للعلاقات العربية –الأوروبية, التأثير الكبير للولايات المتحدة على الطرف الأوروبي وعلى المنطقة العربية.

والواقع أن عدم توافر الشروط الأساسية لحدوث عملية الاستقطاب العالمي, وتنامي علاقات الاعتماد المتبادل بين القوى الدولية, أخذت تدفع باتجاه ظهور نظام عالمي أقرب إلى نظام وفاق القوىConert of power, رغم سعي الولايات المتحدة إلى فرض زعامتها الأحادية على النظام العالمي, هذا النظام الذي كان تعبيراً عن تغير في طبيعة النظام الدولي بعد حدوث التغيير في هيكليته, نتيجة تطورات أواخر القرن العشرين. هذه الهيكلية كانت أقرب إلى الشكل الهرمي, حيث توجد درجة ملحوظة من التضامن بين القوى الدولية الكبرى التي تنتمي إلى العالم الغربي المتقدم بزعامة أمريكية.

أما الحقائق الجديدة لطبيعة هذا النظام فيكمن أولها: في أن العلاقة بين قيادة النظام, المتمثلة بالولايات المتحدة وتكتلاته المتحالفة " الاتحاد الأوروبي واليابان "عبارة عن مزيج من التنافس والاعتماد الاقتصادي المتبادل. والثاني: أنه في مواجهة هذا النموذج المتقدم, بوجود نموذج قائم على الفوضى والصراع المتمثل بأوروبا الشرقية بعد انهيارها الإيديولوجي وتحولها إلى طلب المساعدات المالية والتكنولوجية وكذلك دول الجنوب الفقيرة. أما الحقيقة الثالثة: فتكمن في انقسام مكونات النظام إلى مستوين:

الأول: يضم دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

الثاني: يضم دول الجنوب, وستكون في هذه الحالة قضايا الشمال هي القضايا ذات الأولوية بالاهتمام من جانب النظام العالمي الجديد وستسعى قيادة هذا النظام إلى فرضه على كافة الأطراف – تليها بمراحل أوسع قضايا القطاع الواسع في المستوى الثاني الأكثر تأثيراً على مصالح المستوى الأول, وعلى الأغلب فإن قضايا شرق ووسط أوروبا ستكون لها الأولوية, تليها أزمات الشرق الأوسط بما فيها القضية العراقية والفلسطينية, أما قضايا باقي شعوب الجنوب فسوف تظل مهمشة وبعيدة عن أولويات النظام[27].

7- أثر السياسة الأمنية و الدفاعية الاوربية(ESDP) *على أمن المتوسط والأمن القومي العربي:

إن ولادة أي مشاريع أمنية واضحة المعالم والوظائف في إطار مشروع الشراكة – الأورو – متوسطية سيكون رهناً بالإرادة الأطلسية والأمريكية, وهو ما قد يفسر لدرجة كبيرة عدم التوقيع حتى الآن على الميثاق الأمني المتوسطي الذي طرحته أسبانيا. والذي دعت إليه كذلك عملية برشلونة باستكمال صياغته والتوقيع عليه, ومن هنا فإنه يمكننا مناقشة تأثير هذه المشاريع من زاويتين متعلقتين بالزمن والتحولات المحتملة:

الأولى: على المدى المنظور: تتمثل باستمرار المعطيات الحالية من حيث تحكم الولايات المتحدة والناتو بأمن المتوسط, من خلال القوات العسكرية والترسانة الكبيرة للأسلحة والتقانه العسكرية التي يملكها الطرفين في قواعد البحر المتوسط. وبالتالي فإن السياسات الأمنية بين الأطراف العربية والدول الأوروبية, ستبقى محصورة في إطارها الثنائي, أي من دولة لدولة بالتساوي, إضافة إلى أن طرح مشاريع الشراكة الأطلسية – المتوسطية ستضعف فرص بلورة نظام إقليمي وظيفي متعلق بأمن المتوسط بين الضفتين الجنوبية والشمالية. يضاف لذلك استمرار الخلافات الحالية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي حول ضرورة إيجاد قوة أوروبية موحدة. فالاتحاد الأوروبي لا يملك حتى الآن أدوات هذا النظام المتمثلة بالوسائل العسكرية والتكنولوجية, التي تمكنه من طرح أي مشروع مستقل عن الناتو, وهذا يذكرنا بمقولة أن الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي وقزم سياسي ودودة عسكرية.

الثانية: على المدى البعيد: إن ولادة مشروع أمني واضح المعالم والوظائف بين الضفتين الجنوبية والشمالية يستجيب للمتطلبات الأمنية للأطراف المتعاقدة بدرجة قوية, وهو متعلق بمستوى تطور السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة وهذا في الواقع سيكون نتيجة لاستكمال الاتحاد الأوروبي لبناء مؤسساته, وخاصة مؤسسات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي, وبناء جيش أوروبي قوي وفعال ومنافس, وبمدى قدرة الاتحاد على بلورة سياسة أمنية مستقلة عن الناتو والولايات المتحدة, وبالتالي التغلب على العقبات الناجمة عن العلاقة الهيكلية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو, وكذلك التغلب على الخلافات بين أعضائه حول دور ومدى أهمية السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة ودور الناتو, وأيضاً بقدرة الدول العربية على تحقيق اتفاق سياسي أمني حول منظور خاص بالأمن المتوسطي والقومي العربي.

إن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل في مجال الأمن بين الجانبين الأوروبي والعربي ستؤدي أو يجب أن تؤدي إلى تفاهمات أكثر وضوحاً, باتجاه إنتاج نظام إقليمي وظيفي أمني, يكون مركزه حل الصراع العربي- الإسرائيلي على أسس عادلة ومرضية وفق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 .

وإن إنتاج مشروع أمني في إطار الشراكة سيؤدي برأينا إلى إحلال الاستقرار بشكل أعمق في المنطقة المتوسطية, نتيجة لتزايد مخاطر التفجير المحتملة والتي تغذيها سياسة الولايات المتحدة وخاصة في إطار الحرب على الإرهاب وطرح شعار من ليس منا فهو ضدنا. وقد يساعد هذا المشروع الدول العربية على مواجهة أكثر فاعلية في الوقوف بوجه الضغوط الأمريكية التي تهدف اليوم لإحداث تغييرات بنيوية في الهيكلية السياسية والثقافية للمجتمعات

*** إن المعايير التي ترتكز عليها الـ(ESDP), European Security and Defence Policy وهي السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة, تذهب باتجاه ان الـ(ESDP) لن تكون بديلاً عن ال(Nato), بل إن بريطانيا ترى أن أي سياسة دفاعية وأمنية أوروبية معارضة للولايات المتحدة الأمريكية لن يكون لها مستقبل. وبالتالي فقد عبر إعلان سان مالو عن أن العمل في الـ (ESDP) يتم بالتوافق مع الالتزامات في حلف (Nato), الذي يشكل بحسب الإعلان الأساس للدفاع الجماعي بين أعضائه, وأن تأسيس الـ (ESDP) هو من أجل أن يتخذ الإتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري عندما لا يكون الـ (Nato) متورطاً. لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة: د. حسين, زكريا- السياسة الدولية عـ 151 - ص 76.**

وللدول العربية, مع وجود استعداد أكبر من أي وقت مضى للولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية حتى خارج إطار القانون الدولي, وهذه الظروف جميعاً يجب أن تدفع الطرف العربي لبناء أطر للتعاون في إطار الجامعة العربية بهدف حل الخلافات العربية– العربية بالطرق السليمة وعدم اللجوء للطرق الأخرى, وبناء الثقة بين الدول العربية بما يؤدي لبناء مجلس أمن قومي عربي, كأعلى سلطة قيادة استراتيجية عربية تملك القدرة على اتخاذ القرارات في مجال الأمن القومي العربي في إطار جامعة الدول العربية, وكبديل لاتفاقية الدفاع المشترك التي يبدو أنها فقدت فاعليتها نتيجة للعلاقات السياسية بين الأنظمة العربية[28] .

كذلك فإن احتدام الصراع العربي– الإسرائيلي, وتزايد الأوضاع الفلسطينية سوءاً, وتزايد عدد الشهداء الفلسطينيين بما فيهم الأطفال, وعجز الأنظمة العربية عن التدخل الفاعل والمؤثر, سينتج وهو في الواقع ينتج الكثير من الآراء والتيارات والحركات السياسية التي هي في الغالب ما تكون ذات صيغ دينية معادية للولايات المتحدة بدرجة أساسية, والغرب بدرجة ثانية كونه المسؤول عن الأوضاع الحالية بدرجة كبيرة تاريخياً وآنياً, ولأنه يمتلك الكثير من العناصر الفاعلة القادرة على فرض تسوية سلمية عادلة وشاملة في المنطقة.

وبالتالي فإن إنتاج هذا المشروع على أساس حل المشكلات السياسية والأمنية بدرجة أولى, ثم وضع هيكلية تعاون مؤسسي أو اتفاق أمني, سيدعم ويعمق حالة الاستقرار في المنطقة, وسينزع فتيل الكثير من الأزمات والصراعات التي تهدد المنطقة العربية خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق, مع ملاحظة أن التفاوت التقني والعسكري بين الجانب العربي والإسرائيلي والذي يميل لصالح إسرائيل بضمانات أميركية وأوروبية قد يشجع إسرائيل على الاعتداء على الدول العربية, كما حدث في الاعتداء الإسرائيلي على منطقة عين الصاحب غرب دمشق عام 2003, وحرب تموز 2006 على لبنان, الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة المتوسطية وتفجرها.

النتائج:

1– الهيمنة الأطلسية الأمريكية على السياسات الأمنية الأوروبية والمتوسطية تعرقل الشراكة الأورو– متوسطية.

2– افتقار الدول العربية إلى التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني فيما بينها، وغياب مفهوم الدولة الحديثة في الواقع العربي يجعل من الصعب إن ترقى الدول العربية بالشراكة مع طرف متقدم مثل الاتحاد الأوروبي والوصول إلى مستوى متكافئ من التعاون والتطور والتنمية.

3– تلعب قضية الهجرة والتعاون في الحد منها دوراً محورياً في تطوير العلاقات الأوروبية – العربية.

4– تنظر الدول العربية للشراكة على أنها إطارٌ للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع أوروبا أكثر من كونها مجالاً للتعاون الأمني والسياسي.

5– يعتبر إعلان برشلونة رؤية أوروبية وضعت وفقاً لتصورات الاتحاد الأوروبي، وتنفيذا لرغباته، حيث يرى الطرف المتوسطي العربي هدفاً أكثر من اعتباره فاعلاً،وأن الطرف المتوسطي العربي يقتصر دوره على الاختيار مما هو مطروح مع محدودية التعديل أو الاقتراح.

الاستنتاجات والتوصيات:

يعيش العالم اليوم في خطر هيمنة المخاوف الأمنية، أي في خطر أن تسيطر ظاهرة "اقتصاد الخوف". وإن توسيع الاتحاد الأوروبي وإعادة رسم خريطة أوروبة و"الحرب الجديدة" هي عوامل تقتضي اتباع سياسات ناشطة وحاسمة تدعم بقوة تنفيذ إعلان برشلونة. لا بد من انتهاز هذه الفرصة التاريخية والاستراتيجية، الناجمة مصادفة عن أحداث 11 أيلول الفاجعة، لإنشاء منطقة سلام واستقرار وازدهار، وإتباع سياسات تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة والإرهاب دون الاكتفاء بمعالجة ظواهرها وعوارضها.

إن اتباع سياسة ديناميكية حيال النزاعات العنيفة يقتضي من الاتحاد الأوروبي أن يحول تركيزه من إدارة الأزمات إلى تجنب النزاعات، بما في ذلك اتخاذ تدابير وقائية ذات طابع بنيوي. فالسياسة الناجحة تقتضي من الاتحاد الأوربي أن يكثف جهوده لمعالجة المشكلات البنيوية بصورة منهجية، أي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات

تأثرت كل مرحلة في الشراكة بالمتغيرات الدولية في تلك الفترة، مثل، تجاوز الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته ضد الفلسطينين، وبروز الولايات المتحدة كقطب أحادي يسعى للهيمنة على العالم، وارتفاع أسعار النفط.

صيغت بنود إعلان برشلونة على المستويين السياسي والاقتصادي استنادا إلى الرؤية الأوروبية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الجنوبية المحاذية لأوروبا حيث يرى الفكر الأوروبي أن الأمن ظاهرة شمولية ومعقدة يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية وأخيرا مكونات عسكرية ولتحقيق هذه المكونات لابد من الحوار السياسي، والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتوجد عوامل مختلفة تؤثر على التعاون الأمني والسياسي للمتوسط أهمها، دور الحلف الأطلسي، والعلاقات الأمريكية– الأوروبية، والـ(ESDP).

ومما لا شك فيه أن ديناميكية البناء الأوروبي وقدراته الإدماجية من شأنها أن تذلل الكثير من العقبات الكمية والنوعية التي تقف في وجه الحفاظ على حالة الاستقرار, وفي الاتجاه نحو مسيرة الوحدة الفيدرالية الأوروبية. وإذا كانت أوروبا ستكون على مفترق طرق في المستقبل المنظور نتيجة الخلاف حول مستقبل وطبيعة الوحدة الأوروبية وطبيعة الدور الأوروبي على الساحة العالمية, فإن المؤكد أن الأوروبيين سيفعلون كل ما هو ضروري لتكملة الاتحاد والاندماج نحو هوية أوروبية جديدة, وذلك ليس لأنهم حكماء وبعيدو النظر وحسب, ولكن لأنه ليس أمامهم خيار آخر, وذلك من أجل منع البولنديين وغيرهم من أبناء أوروبا الشرقية من الانتقال إلى باريس ولندن وفرانكفورت, وسيسجل مؤرخو المستقبل أن القرن الحادي والعشرين ينتمي إلى البيت الأوروبي.فلا بد أمام هذا الواقع من انتهاج قواعد للتعامل مع أوربا منها:

- تبني الحوار السياسي و الأمني كآلية ملائمة بين الطرفين على كافة المستويات .
- محاربة الإرهاب و التطرف الديني (العمل على تحديد مفهوم الارهاب).
- إفهام الأوربيين أن هناك هموماً أمنية مشتركة و هموماً تخص الجانب العربي يجب أخذها بعين الاعتبار.

المراجع:

1) الشراكة العربية –الأوربية – الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبرجية–بروكسل.2001, 42 .

2) European union-news letter of the delegation of the E-commission in Syria-Fefuary -2003 -12.

3) صارم, سمير, أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة, دار الفكر, دمشق, 2000, 135.

4) عبد الخالق ، سعيد, التعاون الاقتصادي العربي، الأوربي، مجلة شؤون عربية، العدد 123، 2005، 184.

5) خلاف, هاني, د. نافع, احمد – نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, 2001, 100

6) نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة علية بتاريخ 27 – 28 /1995/11 .

7) الإمام, محمد محمود, اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي, بحوث اقتصادية عربية عدد 7, 1997– 40.

8) د. خلاف , هاني – د. نافع, احمد – نحن وأوروبا – شواغل الحاضر وآفاق المستقبل – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – 2001 – 45.

9) د.صارم, سمير , أوروبا والعرب : من الحوار إلى الشراكة – مرجع سابق – 279 .

10 خلاف, هاني– د. نافع, احمد – نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل, امرجع سابق , 122.

10) الاتفاقيات : (اللبنانية ، المصرية ، التونسية ، الأردنية المغربية)–الأوروبية .

11) الحسامي, محمد مفلح– سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990 – 1999) – رسالة دكتوراه – معهد البحوث والدراسات العربية – شباط 2004 .

12) د. خلاف, هاني – د. نافع, احمد – نحن وأوروبا – شواغل الحاضر وآفاق المستقبل – مرجع سابق– 55.

13) المرجع السابق– 67 .

14) - Spencer, claive. Partnership in the Mediterranean, the international spectator, Oct. Dec. 1999. 142.

15) حبيب, مطانيوس، الاتحاد الأوربي والصراع العربي الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات شهرية ، 2003 47 وما بعده.

– مفلح, عصام– مفهوم الإرهاب والموقف الدولي – الفكر السياسي صـ17 –2002 –158 .

16) *www.acronym.org.uk/ctbt/index.htm*

17) it's time to wake up , America by timothy . J . freeman . w.w.w/ inmfoma stationhouse info.com

18) فياض , علي– التفاعل بين الأزمات الدولية والإقليمية والمحلية – معلومات دولية – 57 .

– الجاسور ,ناظم – الأبعاد الجيواستراتيجية لحوار المتوسط – مجلة شؤون الأوسط – العدد 106 – 2002 – 186

19) خير الدين العايب : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها الإقليمية ص 215 ربيع صيف 2003 عدد 1998 – 255 .

20) le monde – 25 – 5 – 1999.

21) الجاسور, ناظم – الأبعاد الجيواستراتيجية لحوار المتوسط – مجلة شؤون الأوسط – العدد 106 –2002 – 192 .

22) الأشول , نجوان عبد المعبود – العلاقات الأمريكية الأوروبية بين الاستقلال والتبعية – السياسة الدولية عـ 157– 2004– 176.

23) جاد , عماد – الاتحاد الأوروبي في التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، القاهرة – مؤسسة الأهرام 2001–195.

24) Fernard John. NATO and the Mediterranean cwilminton: scholarly Resources. 2000. 135.

25) د. أبو عامود, محمد سعيد– العلاقات العربية – الأوروبية – رؤية مستقبلية – السياسة الدولية عـ 157– 121– 2004.

26) الجاسور, ناظم – الأبعاد الجيو استراتيجية لحوار المتوسط – مرجع سابق– 197 .

27) د. نبيل, فؤاد– الأبعاد الأمنية – العسكرية لإصلاح النظام العربي – السياسة الدولية – عـ 155 – يناير 2004 – 248.